

**مدخل إلى علم أصول الفقه
(دراسة إستقرائية)**

م.د. أحمد عبد المجيد عبد الجبار

كلية الإمام الجامعة / قسم الدراسات الإسلامية

دكتوراه فلسفة علوم القرآن والتربية الإسلامية / أصول الفقه

**An Introduction to the Science of Jurisprudence
) (An inductive Study**

**Lect. Dr. Ahmed Abdel-Maguid Abdel-Jabbar
Al-Imam University College / Department of Islamic
Studies**

**PhD in Philosophy of Quranic Sciences and Islamic
Education, Fundamentals of Jurisprudence**

aam59529@gmail.com

The development of technological development, especially what is known as the world of the World Wide Web or the virtual or digital world, had positive effects and negative effects. The reluctance of some to search and read from paper sources to digital sources, and this was reflected in the movement of cultural creativity of writers and on the scientific level of researchers, which is evident in the quality of education outputs such as theses, dissertations and research on the one hand, and on the other hand is the recommendations of the references represented in encouraging science students and researchers On research and delving into modern topics, which led to a break between what is new and what is old - and this guidance is not valid in some sciences, such as legal sciences - so the common denominator between the two sides was ignorance of many sciences, especially what pertains to legal sciences in general, and science Fundamentals of jurisprudence in particular, so this study came to show us, in a simplified and concise way, an aspect of the origins of the science of jurisprudence and the method of its growth leading to the formation of its schools and methods and then its decline. An incentive and an example for us to follow in building what is in our scientific career. **Keywords:** Fundamentals of jurisprudence, jurisprudence, schools of jurisprudence, methods of jurisprudence.

الخلاص:

كان للتطور التكنولوجي سيما ما يعرف بعالم الشبكة العنكبوتية أو العالم الافتراضي أو الرقمي، آثاراً إيجابية وآثاراً سلبية، فما كان من إيجاب فلا خلاف فيه، وما كان من سلبي فلا خلاف عليه أيضاً، ولكن الخلاف هو في جزئية من الجانب السلبي، وهذه الجزئية هو عزوف البعض عن البحث والمطالعة في المصادر الورقية إلى المصادر الرقمية، فانعكس ذلك على حركة الإبداع الثقافي للكتاب وعلى المستوى العلمي للباحثين، وهو ما ظهر جلياً في جودة مخرجات التعليم كالرسائل والأطاريح والبحوث هذا من جانب، ومن جانب أخرى هو توصيات المراجع المتمثلة بتشجيع طلبة العلم والباحثين على البحث والخوض في مواضيع حديثة، مما أدى إلى حدوث انقطاع بين ما هو جديد وبين ما هو قديم - وهذا التوجيه لا يصح في بعض العلوم كالعلوم الشرعية- فكان القاسم المشترك بين الجانبين هو الجهل بكثير من العلوم سيما ما يخص العلوم الشرعية بصورة عامة، وعلم أصول الفقه بصورة خاصة، فجاءت هذه الدراسة لتبين لنا وبشكل مبسط وسلسل جانب من جوانب نشأت علم أصول الفقه وطريقة نموه وصولاً إلى تشكل مدارسه وطرائقه ومن ثم إنحساره، لنقف على ما كان فنستخلص منه العبر والدروس وليكون لنا حافزاً ومثالاً نقندي به في بناء ما يكون في مسيرتنا العلمية.

الكلمات المفتاحية: أصول ، فقه، مدارس الفقه، طرائق الفقه.

مقدمة:

كما أسلفنا كان التطور التكنولوجي وما نشاهده من رقمنة لحياتنا اليومية، آثاراً إيجابية وآثاراً سلبية، فكما أن للجانب الإيجابي فوائده فإن للجانب السلبي مضاره، وما يهمننا هو مضار الجانب السلبي، والمتمثلة بانحسار التوجه نحو المصادر والمراجع الأصيلة، سيما ما كان من تصانيف الصدر الأول من ارثنا الإسلامي والحضاري، وهذا بدوره افضى بمرور الوقت إلى نسيان كثير من الأمور الضرورية المتعلقة بالعلوم الشرعية؛ وتتمثل هذه الضرورة في احاطة الباحث بتاريخ العلم الذي يروم التخصص به، فالعلم بهذه الأمور جزء ضروري ومكمل للباحث في مسيرته العلمية، وفي فهمه للعلم الذي يروم التخصص به، وما نشاهده اليوم من عزوف البعض عن البحث والمطالعة، انعكس على المستوى العلمي من جانب وعلى الحركة العلمية من جانب آخر، فتدنى مستوى الباحثين وانعكس ذلك على نتاجهم العلمي، فكان من المناسب تذكير الباحثين بهذا الأمر من خلال دراسة استقرائية لولادة علم عظيم هو علم أصول الفقه، عسى أن تكون هذه الدراسة حافزاً على استنهاض همم الباحثين وتذكيرهم بما كان ليحققوا ما يجب أن يكون، وقد تضمنت الدراسة على ما يلي: المبحث الأول - التعريف بعلم أصول الفقه ومراحل نشأته المبحث الثاني - مرحلة ولادة علم أصول الفقه ونشوئه المبحث الثالث - مرحلة نمو علم الأصول وتدوينه والآثار المترتبة على ذلك المبحث الرابع - مرحلة ظهور المدارس واستقرارها المبحث الخامس - مرحلة التسلسل والهيكلية الخاتمة

الهدف من الدراسة:

هذه الدراسة جاءت لتبين بشكل مبسط وسلسل جانب من جوانب نشأة علم اصول الفقه ونموه وصولاً إلى تشكل مدارسه وطرائقه ومن ثم إنحساره.

منهجية الدراسة:

فقد اعتمدت في ذلك على المنهج الإستقرائي الذي هو الإطلاع من خلال القراءة والتمحيص للمصنفات التي صنفتها علماء السلف رحمهم الله تعالى في هذه الشأن، ومن ثم بلورة تصور على سمات تلك الكتابات ليتسنى لاحقاً، تصنيفها وتمييزها طبقاً لثلاثة أمور: الأمر الأول: القراءة المفضية للتمييز بين مرحلة وأخرى، لنقف على بدهية تصنيف المراحل. الأمر الثاني: القراءة المفضية للتمييز بين أصل وآخر، لنقف على بدهية تصنيف المدارس. الأمر الثالث: القراءة المفضية للتمييز بين طريقة وأخرى، لنقف على بدهية تصنيف سمات وخصائص كل واحدة.

نتائج الدراسة:

لا يمكن لأحد الخوض في علم من العلوم إلا بعد تصور ذلك العلم والإحاطة المعرفية به، وكل من التصور والمعرفة مستفاد من الوقوف على نشأة ذلك العلم ومراحل تطوره ومراتبه ورواده الذين كتبوا فيه، لنتمكن بعد ذلك من تمييز كتابات ومراجع كل مرحلة، وكذلك الوقوف على قواعدها وأحكامها، وهو ما تم قصده من هذا البحث.

أهم التوصيات:

لا بد لكل علم من نقطة ينطلق منها إلى ميدان العلم والمعرفة، لتبدأ بعد ذلك مسيرته العلمية فيه، وهذه النقطة أو النشأة بالنسبة للباحثين ضرورة حتمية ليتسنى لهم بعد ذلك الإنطلاق إلى عالم البحث والباحثين بصورة صحيحة، فهي من الأهمية بمكان، لذا ينبغي على الباحثين والدارسين - سيما علم أصول الفقه - دراسة نشأة العلم الذي يختص فيه، ليتسنى لهم بعد ذلك الإحاطة به والوقوف على أصوله وصولاً إلى معرفة دقائق أسرار، وذلك يلزم كثرة البحث والتقصي في صفحات الكتب وأقوال العلماء فيه.

المبحث الأول التعريف بعلم أصول الفقه ومراحل نشأته

المطلب الأول - حد أصول الفقه لغة واصطلاحاً

للوقوف على حد أصول الفقه لا بد من تعريفه باعتباره علماً مركباً أي تعريف المضاف والمضاف إليه والإضافة، وتعريفه باعتباره لقباً لعلم خاص.

الفرع الأول: التعريف بعلم أصول الفقه كمركب إضافي

أ- العلم لغة: هو إدراك الشيء بحقيقته، ومنه " عَلِمْتُ شَقَّتَهُ أَعْلَمُهَا عَلَماً " (١)، فهو قيد عام يراد به اخراج كل معلوم بطريق الأثر، ويخصص بالذي يأتي بعده، وفي الاصطلاح: هو " الإعتقاد الجازم المطابق للواقع " (٢) أي هو مجموعة المبادئ والقواعد والتصورات للمسائل المتعلقة بقضية ما أو بمجال معين.

ب- الأصول لغة: جمع أصل، وهو " ما يتفرع عنه غيره " (٣)، سواء كان التفرع حسياً أم معنوياً، وفي الاصطلاح: كلمة تطلق لإرادة معان محددة منها:

١. الدليل: فيقال الأصل في الحج الوجوب لقوله تعالى: { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ النَّبِيِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً } (٤)، أو الأصل في فريضة الصلاة هو الوجوب لقوله تعالى: { وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ } فالمراد بالأصل هو الدليل.

٢. القاعدة: فيقال: الجمع بين صلاة فرضين في اليوم الممطر جائز لأن الأصل رفع المشقة؛ فالمقصود بالأصل هو القاعدة، وكذلك يقال إباحة أكل الميتة للمضطر هو خلاف الأصل، أي بمعنى خلاف القاعدة.

٣. ما يقابل الفرع، فيقال في القياس: لا يجوز بيع السكر بالسكر متفاضلاً، قياساً على ما على الملح، فالملاح أصل مقيس عليه، لورود النص عليه، والسكر فرعاً وهو مقيس لعدم ورود النص فيه.

٤. المستصحب: فيقال: الأصل في الذمة البراءة، أي أستصحاب خلو الذمة ما لم يثبت خلاف ذلك.

ت- الفقه لغة: الفهم والفطنة، وفي الاصطلاح: الفهم الدقيق، وهو في كلا الموضوعين ورد متشابهاً، فيحمل اللفظ على القدر المشترك بينهما وهو العلم والمعرفة، ويكون معناه أنه معرفة الأحكام المتعلقة بالمدلول من الأدلة التفصيلية، وعليه يمكن القول بأن حد الفقه شرعاً هو: " القواعد الكلية التي يتوصل بها إلى الأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية " (٥).

شرح التعريف: فحد " القواعد الكلية " للتمييز عن القواعد الفقهية، فالقاعدة الكلية تمثل الوسط بين الأدلة والأحكام، فيستنبط بها الحكم من خلال الدليل التفصيلي، أما القاعدة الفقهية فهي وإن كانت قضية كلية إلا أن جزئيتها بعض المسائل لا جلتها وموضوعها هو فعل المكلف. وحد " التي يتوصل بها إلى " يراد به الوقوف والمعرفة. وحد " الأحكام الشرعية العملية " للتمييز عن الأحكام الشرعية الإعتقادية التي محلها علم التوحيد، وتميزاً عن الأحكام الأخلاقية ومحلها علم الأخلاق، فالعملية هي التي تتعلق بأفعال المكلفين، لذلك سُميت (عملية)؛ كالصلاة والزكاة

والحج. و"المكتسبة" للتمييز عن المنصوصة، فهي مستنبطة ومستخرجة بطريق البحث والنظر والإستدلال. و"الأدلة التفصيلية" هي الأدلة الجزئية المتعلقة بالمسائل الخاصة، والتي تنص على أحكام معينة لها، مثال على ذلك: قوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ مَهَاتُكُمْ} (١)، فهو دليل جزئي وتفصيلي، يتعلق بمسألة خاصة هي نكاح الأمهات، دل على حكم خاص هو حرمة نكاح الأمهات. وما يترتب على ما بينا أنفا هو أن الرسول (ﷺ) ليس فقيها ولا مجتهداً؛ لأن علمه ليس مستنبطاً من الأدلة بطريق النظر ولا بطريق الإستدلال، وإنما تلقاه من الوحي.

الفرع الثاني: تعريف حد أصول الفقه كلقب لعلم خاص

تعريف أصول الفقه تبعاً لطريقة الحنفية والمالكية والحنابلة، "هو العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى مسائل الفقه على وجه التحقيق" (٢). فحد العلم وحد القواعد وحد التوصل، تم بيانه سابقاً. أما حد "مسائل الفقه" للتحرز عن القول "إلى الفقه"؛ لأن الفقه هو العلم بالأحكام من الأدلة. و"على وجه التحقيق" للتحرز عن علم الجدل والخلاف. تعريف أصول الفقه تبعاً لطريقة الشافعية: هو "مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها وكيفية حال المستدل بها" (٣).

شرح التعريف: حد "المجموع" للإحتراز عن الطريق الواحد، فهو وأن كان طرق من مجموع الطرائق أصول الفقه إلا أنه ليس جميع الطرائق، فبعض الشيء ليس نفس الشيء. و"حد" طرق الفقه "ليتناول الأدلة والأمارات. و"حد" على طريق الإجمال" لبيان كون تلك الطرائق هي أدلة. و"حد" كيفية الاستدلال بها "يراد به الشرائط، والتي معها يكون الاستدلال صحيحاً بتلك الطرائق. و"حد" كيفية حال المستدل بها" يراد به حال طالب الحكم، فإن كان عامياً أي من عامة الناس، وجب عليه الإستفتاء، وإن كان خاصاً أي عالماً، وجب عليه الإجتهد، فيبحث عن فتوى المستفتي، بغض النظر عن ذلك سواء أصاب في فتواه أم لم يصب.

المطلب الثاني - بيان معنى الحكم والدليل

الفرع الأول: بيان معنى الحكم وأنواعه وأوصافه

الحكم لغة: هو الصرف والمنع للإصلاح، فيقال: حكمة الفرس أي الجمته ومنعته عن الجموح، وفي الإصطلاح هو: إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه فنقول: السماء ممطرة، حكم لإثبات حال السماء، والأحكام على أنواع منها:

الأحكام الحسية: وهي التي تثبت عن طريق الحواس، مثالها: كالإرتواء والعطش والنعومة والخشونة والبرودة والحرارة، فهذه الأحكام لا تدرك إلا بطريق الحواس. الأحكام العقلية: وهي التي تثبت بطريق إدراك العقل لها، مثالها: العلم بأن الواحد نصف الإثنين. الأحكام التجريبية: وهي التي تثبت بطريق التجربة مثالها: كالحكم على النار أنها محرقة، فهو متأت من خلال التجربة. الأحكام الوضعية: وهي التي يتوافق على وضعها، كتوافق الناس على عمل الرجل خارج البيت والمرأة داخله. الأحكام الشرعية: وهي التي مصدرها الشارع حصراً، وهو ما يهنا من هذه الأنواع. أما أوصاف الحكم الشرعي فهي: كونه شرعياً، وكونه عملياً وأنه مكتسب من الأدلة التفصيلية. وعليه نقول في حد الحكم الشرعي بأنه "الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين بالإقتضاء أو التخيير" (٤). فحد "الخطاب" يراد به كلام الله عز وجل، وهو القرآن أو كلام رسوله وهو ما كان بالواسطة، وهو موجه إلى المكلفين الذين ميزهم الله بالعقل، والحساب يتعلق بأفعالهم الإرادية، فإذا انتقت الإرادة الصحيحة منهم انتفى الحساب والتكليف عنهم. و"حد" الإقتضاء" يراد به الطلب سواء كان الطلب فعلاً أم تركاً، أو كان الطلب إلزاماً أم ترجيحاً، وهو ما يعرف بالواجب أو المندوب أو بالحرام أو المكروه. و"حد" التخيير" يراد به التسوية بين الفعل والترك من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وإنما إباحة كل منهما للمكلف، وهو ما يعرف بالمباح. و"حد" الوضع" ويراد به ما وضعه الشارع سبباً لشيء آخر، أو شرطاً له، أو مانعاً عنه. أما تعريف الحكم الشرعي لدى الفقهاء، فهو أثر الخطاب الشرعي لا ذات الخطاب، بمعنى آخر هو ما يتضمنه نص الخطاب الشرعي، فقوله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} (٥)، عند الأصوليين هو الحكم؛ لأنه نص خطاب الشارع الذي يبين صفة فعل المكلف - التي هي الصلاة - وهذه الصفة هي الوجوب، أما الصفة التي أثبتتها نص الخطاب - والتي هي الوجوب - فهي الأثر المترتب على نص الخطاب، وهي الحكم عند الفقهاء، ولذلك فقد عرفوا الحكم على أنه مدلول الخطاب. وإجمالاً فالأصل في تعريف الحكم عند الأصوليين هو كل خطاب يبين صفة فعل يصدر من المكلف، أما عند الفقهاء فهو كل يفيد على أنه أثر لذلك الخطاب. أما ما يعرف بالاستحسان وسد الذرائع والمصالح المرسلة، فهي وإن كانت مقبولة في الشرع داخل مظنة أحكام التشريع الإسلامي إلا أن الأصل فيها أنها أحكام استنباطية مصدرها المجتهد، وهي متغيرة لا ثابتة، وتسمى بالأحكام الفقهية، تمييزاً لها عن الأحكام الشرعية الثابتة.

الفرع الثاني: بيان معنى الدليل

الدليل لغة: هو المرشد، وهو ما يتوصل به إلى غيره.

اصطلاحاً: هو " الذي إذا تأمله الناظر المستدل أوصله إلى العلم بالمدلول " (١١). والمقصود بالناظر هو من له ملكة الإجتهد والتحليل والفهم، وأن يكون نظره صحيحاً مبني على قواعد وأصول صحيحة، مع ملاحظة أن الأدلة مختلفة فمنها ماهو إجمالي، ومنها ما هو تفصيلي، فالأدلة الإجمالية: هي أدلة تتعلق بالمفاهيم الكلية لا التفصيلية، كالقرآن والسنة والإجماع والقياس، والأدلة التفصيلية: هي التي تتعلق بالمفاهيم والمبادئ الخاصة والتي تنص على حكم معين، وما على الأصولي إلا البحث في الأدلة الإجمالية من حيث دلالتها على المدلول للوقوف على حكمه الخاص به، لذا فالنظر منهج منضبط ومحددة على وفق أصول وقواعد محددة.

المطلب الثالث - الغاية من دراسة الفقه وأصوله

الفرع الأول: الغايات من دراسة الفقه

أولاً: معرفة مراد الله تعالى، من خلال نصوص الأحكام الشرعية، والعمل على بيانها.
ثانياً: معرفة كيفية تطبيق تلك النصوص تحقيقاً لمراد الله تعالى، فدور الفقيه لا يقتصر على إعطاء الحكم وإنما يساعد على تنفيذه وتطبيقه من قبل المكلفين.

الفرع الثاني: الغاية من دراسة أصول الفقه ويمكن إجمال ذلك بما يلي:

أولاً: وضع المبادئ والأصول والقواعد والنظريات التي نستخدمها لإستنباط الفقه.
ثانياً: التأصيل لمصادر الأحكام، فنحكم على ما هو ملزم وما هو غير ملزم في سنة رسول الله.
ثالثاً: الوقوف على أنواع العلل والدلالات والأقيسة.
رابعاً: الوقوف على معرفة وفهم تعارض الأدلة والناسخ والمنسوخ وإكتساب القدرة على الترجيح بين الأدلة.
خامساً: إكتساب المجتهد للملكة الفقهية، التي تمكنه من القدرة على إستنباط الأحكام وفهم النصوص، فلا يكون إجتهداه مزاجياً ولا عبثياً.

المطلب الرابع - أركان علم أصول الفقه

أولاً: المصادر: وهي القرآن والسنة

فقوله تعالى: { وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ } (١٢) نص قرآني يدل على أن القرآن مصدر للتشريع بل هو أصل المصادر، فوجوب طاعة الله لا يكون إلا من خلال العمل بكتابة وإلا كيف لنا أن نطيعه ونحن لا نراه ولا نسمعه؟، كذلك الحال مع طاعة رسوله إنما تكون من خلال العمل بسنة نبيه، فالقرآن والسنة هما مصدران وأصلان لعلم أصول الفقه، أما الإجماع والقياس والإستحسان وغيرها، فليست من مصادر علم أصول الفقه، وإنما مصادر للأحكام الشرعية العملية، يدل على ذلك قوله تعالى: { وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ } (١٣)، ومحل الشاهد هو قوله تعالى { يُسْتَنْبِطُونَهُ } ، والمستنبطون هم العلماء، ذلك أن الاستنباط الذي هو استخراج الدليل على المدلول يراد به ما ذكرنا من الأصناف.

ثانياً: اللغة العربية معلوم أن اللغة تعنى بالألفاظ والمباني وعلم أصول الفقه يعنى بالألفاظ والمعاني، فكانا كالوجهين لعملة واحدة، وهذا ما يفسر لنا سبب اختيار الله عزوجل هذه اللغة وشرّفها بهذا الدين، فهي لغة حيّة حافظت على كيانها من خلال جعلها لغة القرآن الذي لا يتغير بتغير الزمان، فالقرآن مما تكفل الله بحفظه، فضلاً عن ذلك فقد حفظت ودونت بحفظ دواوين الشعر، ولذلك وغيره كانت اللغة ركناً من أركان علم أصول الفقه، فلا يفهم ولا يدرس إلا من خلالها، فمثلاً قاعدة (الأمر يفيد الوجوب) هي قاعدة أصولية كتبت باللغة العربية، فإذا لم نفهم هذه اللغة تعذر علينا فهم هذه القاعدة، وعليه من أحكم أمره فيها فقد أحكم أمره في هذا العلم.

ثالثاً: الملكة العقلية يمكن إجمال ضرورة الملكة العقلية في أمرين:

أحدهما الضرورة في القياس: ذلك أن القياس يبتنى على العقل، ويستند إلى قدرة الوقوف على علة الحكم، فالعلة أهم ركن فيه، وكلاهما قضية عقلية محضة تستند إلى تنظيم العقل، فلا نصل إلى الحكم الصحيح، إلا من خلالهما. والآخر الضرورة في الإجماع: ذلك أن الإجماع ليس له حكم في القرآن ولا في السنة، وإنما هو إتفاق للعلماء على رأي يندرج في أذهانهم يدلهم على حكم ما أراد النظر فيه.

البحث الثاني مرحلة ولادة علم أصول الفقه ونشأته

المطلب الأول - مرحلة الولادة

تبدأ هذه المرحلة من (٠ - ٢٠٠ هـ) (١٤)، أي مع بداية ظهور الإسلام والتشريع الإسلامي، وتمتد إلى ما بعد عهد الرسالة، يدل على ذلك فهم الصحابة لما عاينوه من التنزيل واستفسارهم عن أمور معينة، دلت على أن هذا العلم مما كان شائعاً بينهم، فهم أولى من غيرهم في فهم

علم الأصول، يدل على ذلك أنهم فهموا القرآن كونه حجة، وأن فيه أوامر ونواهي، ثم أخبرونا بكل ذلك، وما كان ذلك ليكون لولا فصاحة لسانهم وجودة ذمهم ومعاينتهم التنزيل ومعرفتهم بدلالات نصوص القرآن خاصة وعامه، ناسخة ومنسوخه، ووقوفهم على علله وأسبابه. وقد يقول قائل إذا كان علم الأصول مما شاع بينهم فلم لم يرد له ذكر في أخبارهم؟، والجواب عن ذلك بل ورد أثر في ذلك يستدل منه على معرفتهم به، فقد روي عن بن سيرين قوله: « أول من قاس إبليس وإنما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس »^(١٥)، والقياس من مباحث علم الأصول، وعلى فرض خلو الأثر، فإن فصاحة لسانهم وخلوه من اللحن جعلهم لا يلتفتوا إلى ذكره أو التعريف به، لأن القاعدة تقول المعرف لا يعرف فكان التعريف به مما يعاب المرء عليه، بل هو من المآخذ على ذاكره، ومن خلال استقراء خصائص كتب هذه المرحلة فهي تنتهي في حدود (٢٠٠ هـ) تقريباً. وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

أولاً: أن الصفة السائدة لعلم أصول تستند إلى الكتاب والسنة والإجتihad، وكانت أحكام العلماء مستندة عليها، لذا كانت استنباطاتهم لإحكام النصوص تجري على السليقة أو على الفطرة؛ لأنها مكتسبة عندهم، فضلاً عن فصاحة أسنتهم وضبطهم للغة العربية، فاللغة كما أسلفنا ركن من أركان أصول الفقه، ومن الأمثلة على هذه المرحلة ما يلي: كان رسول الله (ﷺ) يشرك صحابته (رضي الله عنهم) في الإجتihad كي يصلوا إلى الحكم، وما إسناده لهم إلا لمعرفتهم بمبادئ الاستنباط والفتوى الذي هو عماد أصول الفقه، ومثال على ذلك إشراك صحابته في استنباط حكم أسرى بدر، فاستشار (رضي الله عنهم) صاحبيه في ذلك، فقال أبو بكر: « يا نبي الله هُم بنو العمِّ والعشيرة أرى أن تأخذ منهم فدية فتكون لنا قوة على الكفار فعسى الله أن يهديهم للإسلام »، وقال عمر " أرى أن نؤمِّنهم فنضرب أعناقهم ... فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها »^(١٦)، فَمَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، ثم نزل بعد ذلك حكم الله تعالى: { مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُخْرَجَ فِي الْأَرْضِ }^(١٧)، ويغض النظر عن موافقته أو مخالفته لهم، فهذه الحادثة تدل على معرفتهم لمبدأ الإجتihad والاستنباط في ذلك العصر، لأن إشراكه (رضي الله عنهم) لهم إنما هو للوقوف على وصف يرجح هذا الحكم عن ذلك من خلال تعليقاتهم للحكم، وهذا هو عماد أصول الفقه. فإن قيل قد ورد التنزيل بخلاف ما ذهب إليه النبي (ﷺ)، فكان ذلك قدحا في مفهوم شيوع علم أصول الفقه بينهم وإنما هو فترة تنزيل محض، بدلالة عدم ووقوفهم على مناهج الحكم. فالجواب: هو أن ذلك عين الدليل؛ لأن ما صدر عنه (رضي الله عنهم) يعرف في علم الأصول بخلاف الأولى وليس خطأ، ومن جهة أخرى فإن هذه الواقعة وما ورد فيها من عتاب لرسول الله (ﷺ) إنما هو لوجود دليل آخر غاب عنهم بفعل الجبلة البشرية التي تميل للنسان، لأن هذا الدليل منضبط بوصف منضبط وهو الاثخان في الحرب، فكان العتاب على خطأ الترجيح لا خطأ الحكم، والترجيح من مباحث هذا العلم. كذلك الحال مع قصة شارب الخمر التي حصلت في خلافة عمر (رضي الله عنه)، فقد أخرج مالك في موطئه: « أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل فقال علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أرى أن تضربه ثمانين فإنه إذا شربها سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري أو كما قال، فجلد عمر في الخمر ثمانين »^(١٨)، فكان ذلك قياساً من علي (رضي الله عنه) أستند فيه إلى الكتاب، ولم يحد عنه إلى غيره، فحد الإفتراء مما ذكر في كتاب الله قال تعالى: { وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }^(١٩). وإجمالاً فعلم أصول الفقه مما عرف في عصر النبوة وعصر الصحابة، وهو سابق على غيره من العلوم كالفقه والحديث، فحين يكون النبي (ﷺ) موجوداً بين صحابته، فالإجتihad في حضرته (رضي الله عنه) منه أو من غيره هو اجتهاد متصل به وهو جزء من السنة، وإن كان من صحابته من بعده فهو اجتهاد ممن عاينوا وشاهدوه، وكان حكمه كالمرفوع للمشرع الأول صلوات الله عليه وسلامه، وكان فعله (رضي الله عنه) وفعلهم (رضي الله عنهم) درساً لنا ليعلمونا كيفية الإجتihad، فنخلص إلى حقيقة أن علم الأصول كان موجوداً وحاضراً قبل تدوينه، فهم أئمة الأصول والفقه؛ لأن مبناهما على تمام ضبط اللغة، والصحابة (رضي الله عنهم) هم أئمة في اللغة وفصاحة اللسان، فلزم من ذلك أنهم أئمة في الأصول والفقه.

المطلب الثاني - مرحلة النشوء وأسباب تأخره

الفرع الأول: مرحلة نشوء الفقه على الرغم من أن علم الأصول عرف قبل علم الفقه، إلا أن الفقه بدأ بالنشوء والتطور قبله وبشكل كبير ولافت للنظر، فقد ذكر أن أول من دون الفقه ونظم أبوابه وكتبه على ما هو عليه اليوم الإمام أبو حنيفة (رضي الله عنه)، ثم بعد ذلك تبعه الإمام مالك كما في موطئه، في وقت كثرت فيه المدارس الفقهية كمدسة ابن شيبية، والأوزاعي، والليث بن سعد، وسفيان، وأبو ثور، ثم بدأت تلك المدارس بعد ذلك بالنمو والتطور، حتى صار للبعض منها مذاهب وأتباع كذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل، وخلال هذه المرحلة بدأ أتباع هذه المذاهب بتدوين مذاهبهم، فظهرت كتب كثيرة ككتب ظاهر الرواية والموطأ والأم وغير ذلك، وبدأ أصحابها يدونون الفقه وكذلك الحديث، وكانت الغاية منها لأجل تثبيت أحكام الشريعة وحفظها.^(٢٠)

الفرع الثاني: مرحلة نشوء الأصول

أول من دَوّن أصول الفقه هو الإمام الشافعي - رحمه الله - وتبعه جمهوره والحنابلة الذين جاؤوا من بعدهم في ذلك بعد ما شاع علم الأصول وأنتشر فدوّنوا أصولهم تبعاً لمن قبلهم، وذلك لا يمنع أن يكون الحنفية والمالكية قد سبقوهم إليه في المعرفة والكتابة وأن لهم فيه أصولاً قبلهم، فقد أشتهر عن الحنفية كثرة أستعمالهم للقياس والاستحسان، وأشتهر عن المالكيين كثرة أستعمالهم للمصالح المرسلة، وهذه الأمور من مباحث علم الأصول، وكل هؤلاء هم ممن سبقوا الإمام الشافعي - رحمه الله - في الوجود، فدل ذلك على أن علم الأصول كان معلوماً لديهم، وإلا كيف للحنفية والمالكية أن يتكلموا فيها وهم لا يعرفونها أو يجهلون بها، نعم أن أول من دون علم أول الفقه الإمام الشافعي - رحمه الله - لكن ليس معنى ذلك أن هذا العلم لم يكن معروفاً لدى غيره من الأئمة والعلماء، فالتدوين شيء والوجود شيء آخر. بعد ذلك شهدت هذه المرحلة محاولات لتدوين علم الأصول إلا أنها كانت خجولة، فتارة تقتصر على كتابة الدليل وما هو وجه الاستدلال منه، وهي تمثل جزءاً يسيراً من هذا العلم، وتارة تقتصر على المناظرات الفقهيّة، والتي بدأت بالظهور والتشكل بين علماء المذاهب الفقهيّة وأتباعهم، وكانت تستند إلى قيام الدليل المستند إلى الكتاب والسنة، مثال ذلك ما جرى بين الإمامين أبي حنيفة ومالك، ومالك والشافعي وغيرهم، فلزم ذلك ظهور الخلاف بينهم. فالباحث عن الخلاف بين هؤلاء الأئمة، يرى أن الخلاف تارة يكون بين أبي حنيفة والشافعي ومالك يوافق أحدهما، وتارة يكون بين مالك وأبو حنيفة أو مالك والشافعي والثالث يوافق أحدهما، لذا فإن هذه المناظرات قد تضمنت بيان لِمأخذ هؤلاء الأئمة ومثارات اختلافاتهم وكذلك أصول اجتهاداتهم^(٢١). وبالتالي بدأ علم الأصول يأخذ ملامحه وشكله النهائي وإن كانت بسيطة، من خلال إستدلالهم في آرائهم الفقهيّة بالقواعد الكلية والحقيقة والمجاز وإشارات النصوص، فيذكر الرأي الفقهي وكيف توصل إليه وطريقة توصله إليه، وهذه الأمور مما لا شك أنها تستمد من علم الأصول ومبادئه.

الفرع الثالث: أسباب تأخر نشوء الأصول عن الفقه يعود تأخر نشوء علم الأصول على الرغم من سبقه لعلم الفقه، لثلاثة أسباب هي:

- أ- أن الفترة التي تلت عصر النبوة والخلافة شهدت دخول الروم والفرس وغيرهم من العجم كالأحباش والأتراك إلى الإسلام، فكانت الحاجة أدعى إلى تدوين الفقه من تدوين الأصول، ولأن حاجة هؤلاء الأقوام إلى الفقه لا إلى أصول الفقه، أي أن حاجتهم كانت لمعرفة الأحكام الشرعية كالعبادات والمعاملات لا الحاجة إلى القياس والإجماع، وساعدت تلك الحاجة على تقديم حفظ القرآن والسنة على حفظ الفقه.
- ب- انشغال السلف رحمهم الله بالفتوحات الإسلامية، لأن نشر رسالة الإسلام مقدمة على التكلم بعلم الأصول ومبادئه؛ لأن شعارهم كان حمل الرسالة من بعد رسول الله (ﷺ) ونشر الإسلام.
- ت- انشغال السلف رحمهم الله بالفتن والصراعات الداخليّة بعد مقتل عمر وعثمان وعلي (رضي الله عنهم) ومن ثم ظهور الإنقسامات التي شغلتهن عن الخوض بالعلم وتدوينه.

هذه مجمل الأسباب التي قد تكون سبباً في تأخير نشوء أصول الفقه، ويدل على ذلك تشكل وأختلاف كل مذاهب تبعاً لأصوله، فمن يقول بالنفي ويرى خلاف ذلك، نقول له إذاً كيف تميزت المذاهب فيما بينها إن لم يكن لها أصول تتميز به عن غيرها؟!، ولكن المنكر أن يقول أن أصول تلك المذاهب غير متميزة، لأن هنالك فرق بين أن نقول غير موجودة أو غير مدونة.

المبحث الثالث مرحلة نمو علم الأصول وتدوينه والآثار المترتبة على ذلك

المطلب الأول □ مرحلة النمو

البداية الأولى لنمو هذا العلم كانت تتمثل في المعرفة البسيطة لمقومات المسالك المطلوب في المناظرات، وهذه المقومات لا يعمل بها في الفتوى ولا في القضاء، وعليه فلا ضير لكل أحد من إجادتها، فالإفتاء شيء ومعرفة طرائقه شيء آخر، ثم تطور الأمر إلى الخوض في ما يجوز وما لا يجوز من الاعتراضات طرائق الاستدلال. ومن خلال الاستدلالات والمناظرات التي كانت تحدث بين العلماء، عند ذلك بدأ هذا العلم بالتشكل وأخذ ملامحه، سيما وأن هذه المناظرات لم تكن بإعطاء النتائج وحسب، وإنما كيفية التوصل إليها، أما تشكل مدارسه، فهي نتيجة حتمية لا بد من وقوعها نتيجة الاختلاف الحاصل بين هؤلاء العلماء - رحمهم الله -، والحق أنه لم يرد عن أحد منهم أنه دعى لاتباع قوله بل كان شعارهم "كل كلام يؤخذ منه ويرد إلا ما صح عنه (ﷺ)"، ولكن المناظرة حينما تحدث بين عالمين، فالنتيجة الحتمية أما الموافقة أو المخالفة، وغالباً ما تقضي إلى الإختلاف، بسبب الإختلاف في القواعد والذي سيفضي إلى الإختلاف في النتيجة، أما الإتفاق في تلك القواعد فيفضي إلى الإتفاق في النتيجة، فمن الأولى تشكلت المدارس المختلفة ومن الثانية تشكلت المدرسة الواحدة، والمناظرات وأختلافاتها تقوم على علم الأصول بشكل أساس^(٢٢). أتلى تلك المرحلة مرحلة ظهور علم الكلام "في الجدل المفضي إلى إدراك الحق"^(٢٣)، ثم مرحلة بلورة هذا العلم وبلورة مقصوده وصولاً إلى الإحاطة به وبحقيقته وفنه وحده، ليتسنى لمن يأتي بعدهم القدرة على تعلمه وضبطه.

المطلب الثاني - مرحلة التدوين

وهذه المرحلة تبدأ في حدود (٢٠٠ - ٣٥٠ هـ)^(٢٤)، حيث أستقرت أركان الدولة الإسلامية وبدأ المجتمع الإسلامي بالتنوع في أعرافه وأجnasة، وهذه المرحلة تعد العصر الذهبي لشتى علوم المعرفة، حيث بدأت الدولة العباسية بإعتبارها مركز العالم الفكري والحضاري بالتشجيع على دراسة العلوم المعرفية وتدوينها، فساعد ذلك على الشروع بتدوين علم أصول الفقه كونه أحد تلك العلوم، وعند ذلك بدأ أئمة هذا العلم العمل على إعداد مناهج خاصة بهم وتدوينها، فتشكلت ما يعرف بمدرسة الفقهاء وممثلة بالمذهب الحنفي، ومنهجها هو بناء الأصول على الفروع، ومدرسة المتكلمين وممثلة بجمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة والشيعة والمعتزلة، وأساس منهجها تدوين الأصول لا الفروع.

مميزات التدوين في هذه المرحلة

أولاً: ميزات المصنفات:

أ- تدوين المصنفات بشكل علمي منهجي في صحف مكتوبة، بعد أن كان يتداول في الصدور.

ب- أن المصنفات لم تكن شمولية المضمون وإنما تقتصر على مسائل محددة.

ت- ظهور ما يعرف بشروح المصنفات.

ث- طريقة المناظرات والردود عليها كانت تجري من خلال الكتب، بعد أن كانت تجري وجها لوجه وتحفظ في الصدور.

ثانياً: ميزات كتابة المصنفات: وتميزت الكتابة في هذه المرحلة بما يلي:

أ- أن كتاباتها تتميز بالجزئية^(٢٥)، لا الشمولية، فتوسعت الكتابات في المسائل الخلافية، كمسائل الخلاف في حجية القياس أو بطلانه وكذلك الكتابات في المسائل المحددة كالمجمل والمفصل والناسخ والمنسوخ وخبر الأحاد، ومن أهم العلماء الذين صنّفوا فيها هو أبو الحسن عبيدالله بن الحسين الكرخي^(٢٦) وعيسى بن أبان^(٢٧) وداوود الظاهري^(٢٨).

ب- لما كان كتاب الرسالة للإمام الشافعي -رحمه الله- أول مصنف في أصول الفقه، لذا فإن علماء هذه المرحلة من اتباع مدرسة الأصول جعلوه مرجعاً ومنهاجاً لهم، حتى صنّفوا الشروح له وتوسعوا فيها، كشرح أبي بكر الصيرفي وشرح أبي الوليد النيسابوري والتي وصلت إلينا من خلال طلبتهم من العلماء.

ت- خلو هذه المصنفات من علم المنطق أو علم الفلسفة وكذلك علم الكلام، سيما وأن كتاب الرسالة قد خلى من كل ذلك، إذ ليس فيه إلا اللغة العربية التي كانت محوراً في إستدلالاته على النصوص القرآنية أو السنة أو إستدلالاته العقلية.

المطلب الثالث - الآثار المترتبة على ظهور علم أصول الفقه

كل شيء في الوجود يمكن النظر إليه من جانبان: أحدهما إيجابي والآخر سلبي، ولما كان علم الأصول شيء من تلك الأشياء، لزم ذلك أن له جانبان: إيجابي وسلبي: أما الجانب الإيجابي: فيتمثل في فهم الدين وبيان أصوله وتحديد غاياته، فيؤخذ منه " الأحكام والتكاليف وأصول الأدلة الشرعية " فهو فلسفة الدين وروحه منذ بعثته (ﷺ) إلى عهد تدوينه، ولولاه لما عرفت معاني دلالات النصوص على الأفعال ولا حقيقتها، فسمات هذا العلم بدت واضحة وجلية على غيرها من العلوم الشرعية. وأما الجانب السلبي: فيتمثل في ظهور الخلافات التي بدأت تتولد بين العلماء سيما بعد اختلاط المسلمين بالعجم بسبب الفتوحات الإسلامية وما أحدثه من دخول مفاهيم ليست منه فيه، كمفاهيم علم المنطق أو العقيدة، وهو ما يظهر جلياً في أصول الخوارج والمعتزلة والقدرية، فزالته عنه الصفاء وأحدثت الكدر فيه. ويمكن إجمال الأسباب الموجبة لتلك الآثار بما يلي:

أولاً: العامل التخريبي: من أعداء الإسلام للإسلام، بعد أن أدركوا عدم قدرتهم في القضاء عليه بالوسائل التقليدية، فعزموا على محاربتة وتخريبه من الداخل، ويتمثل ذلك في صور شتى منها وضع الأحاديث المكنوبة ونشرها بين العلماء للتخريب الداخلي.

ثانياً: المغالاة والتعصب: فعمدت بعض الفرق سواء بحسن نية أم بسوء على نشر أحاديث بين الناس، الغاية منها الدعوة لمذاهبها والتعصب لها وترغيب الناس إليها، مثل قولهم « يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس أو يكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي »^(٢٩).

ثالثاً: ولادة مدرستي الحديث والرأي، وهذه الفكرة تستلزم شيئاً من التفصيل، وهو ما سنبينه في المبحث التالي.

المبحث الرابع مرحلة ظهور المدارس واستقرارها

وهذه المرحلة تبدأ من (٣٥٠ . ٥٠٠ هـ)، وتعدّ العصر الذهبي لعلم أصول الفقه، حيث شهدت ولادة المدارس الأصولية واستقرارها على ذلك إلى يومنا هذا، وهو ما سنبينه في المطالب الآتية

الفرع الأول: ولادة المدرستين لما بدأت الفتوحات الإسلامية بالتوسع والانتشار، وبدأ أهل تلك الأقاليم بالدخول في الإسلام، ترتب على ذلك تعليمهم الشريعة الإسلامية وأحكامها، ومعلوم أن الشريعة وأحكامها ليست جامدة، فهي تراعي أحوال الناس وعاداتهم، وهو ما جعلها مناسبة لكل زمان ومكان، ولذلك راعت أحوال الناس في البلاد المحررة، ولزم من ذلك طروء مفاهيم جديدة على ساحة الإجتهد، أدت إلى ظهور أمرين: أحدهما يمثل ردة فعل - وهو نتيجة حتمية على تلك المفاهيم -، والآخر يمثل الاستجابة لتلك المفاهيم. أما الأمر الأول: فيتمثل في ظهور مدرسة الحديث، سيما وأن القرآن لا يتعامل مع المسائل المتعلقة بأحوال الناس وعباداتهم على الوجه التفصيلي وإنما على الوجه الإجمالي، لأن بيانه مجملاً، في حين أن حاجة الناس هو البيان المفصل والمتمثل في الحديث، فضلاً على ذلك فإن جل الذين قنطوا المدينة هم أحفاد الصحابة أو التابعين فكان اعتمادهم على الحديث أو الأثر أكثر من غيرهم وهو ما جعل الإمام مالك يؤلف كتابه (الموطأ)، وعلى الرغم من شدة تمسكه بالسنة حيث قرر جعل عمل أهل المدينة أصلاً من أصول الفقه عنده، إلا أنه قال بالمصالح المرسله وجعلها مصدراً جديداً لإستنباط الأحكام. وأما الأمر الآخر: فيتمثل في ظهور مدرسة الرأي، سيما وأن الحديث قد دس فيه الكثير من الأحاديث المكذوبة، فضلاً عما أسلفنا من طروء مفاهيم تلك الأقوام وأحوالهم، وهنا برز دور الإمام أبو حنيفة (رضي الله عنه) في سعيه للبحث عن وسائل جديدة يتمكن من خلالها تجنب تعطيل استنباط الأحكام والنظر في المستجدات، فعمد إلى ما يعرف بالقياس والإستحسان، لا لرفضه الحديث، وإنما لتحزره من الأحاديث المكذوبة، أضف إلى ذلك قلة الأحاديث الصحيحة وقلة حفاظها في العراق، بخلاف المدينة التي كانت قبلة الحديث وأهله. ومن العوامل التي ساهمت في ظهور مدرسة الرأي، ما حصل في نهاية المرحلة الأولى من تحولات إجتماعية وسياسية كبيرة، والمتمثلة في دخول الأمم الأخرى في الإسلام، وما قام به أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) من تغيير لعاصمة الخلافة من المدينة إلى الكوفة، نتيجة الإضطرابات التي حصلت فيها عقب مقتل الخليفة عثمان (رضي الله عنه) وتجنباً لحدوث الإقتتال وسفك الدماء فيها، فتجمعت الخلافات السياسية في الكوفة كونها عاصمة الخلافة، مما أفضى ذلك الأمر إلى ظهور ممل ونحل استوطنتها، إلا أنه في المقابل ظهر من يرد عليها وهم الذين عرفوا فيما بعد بمدرسة الرأي.

الفرع الثاني: أئمة المدرستين ومن أشهر أئمة مدرسة الحديث هو الإمام مالك وتلميذه الإمام الشافعي (٣٠١) وتلميذ الشافعي الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١)، وهؤلاء وإن كانوا أئمة في الحديث، فهم أئمة في الفقه والأصول. أما إمام مدرسة الرأي ومبتدعها فهو الإمام أبو حنيفة (٢٤١) يليه تلامذته أبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر، وهؤلاء جميعاً عملوا على تأصيل وبناء مبادئ مذهبهم، حتى أصبحت لديهم قدرات فقهية وأصولية وملكات فكرية كبيرة أستطاعوا من خلالها مناظرة خصومهم من أصحاب مدرسة الحديث أو من أهل البدع والظهور عليهم، وذلك بسبب تنظيمهم العالي ومنهجهم الرصين الذي أتبعوه في مدرستهم، فكانوا أكثر تنظيماً من غيرهم. لذا فالحنفية في هذه المرحلة تقدموا على غيرهم في الأصول، حتى أصبح مذهب الخلافة الإسلامية الرسمي، واستمر الوضع على ذلك حتى جاء عبد الرحمن بن مهدي (٣١١) فكتب رسالة الى الشافعي يطلب منه أن يكتب كتاباً يدون فيه أصول الفقه، فأجاب الشافعي فصنف (كتاب الرسالة)، وقد تضمن كتاب الرسالة الأمور التالية: " مصادر الأحكام والبيان التشريعي، والحجية، والإختلاف في الحجية، والتعارض والترجيح، والإجتهد والقياس " فكانت أول محاولة لتدوين علم الأصول وأول كتاب في علم الأصول، والحقيقة توجب أن هذا الكلام ليس على إطلاقه، سيما وأن الحنفية يدعون أن أول من كتب في هذا العلم الإمام أبو حنيفة وصاحبيه أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله. وإجمالاً فإن هذه المرحلة قد تضمنت المناظرات التي حصلت بين الأئمة الأربعة، فكانت بيان لمآخذهم وحفظ لمآثرات اختلافهم ومواقع اجتهدهم، فجاز لنا وصف العلم في هذه المرحلة بعلم الخلافات؛ لأن سمة العلم في هذه المرحلة هو البحث في الأدلة الإجمالية عن وجوه الاستنباطات للمسائل الخلافية التي حصلت بين المذاهب، وخير من أبدع فيه هو الإمام أبو حنيفة (رضي الله عنه) دون منازع، يليه صاحبيه أبي يوسف ومحمد فالإمام الشافعي ومالك وأحمد عليهم -رحمة الله عليهم أجمعين-، وتكمن أهمية هذه المرحلة في أن علم الخلافات استند إليه المجتهدين من أتباع المذاهب الذين جاءوا من بعد أئمتهم، وأحتاجوا إليه في استنباطاتهم فساعدتهم في الحفاظ على الأصول والمسائل المستنبطة لأئمتهم من أن يهدمها المخالف بأدلته، ودفع الشكوك عنها وإيقاعها في مذهب المخالف.

المطلب الثاني رواد المدارس الأصولية وميزاتها

كما بينا في صدر هذه المرحلة، أن المدارس التي تشكلت هما مدرسة الرأي ومدرسة المتكلمين، ولكن الأمر لم يلبث إلا قليلاً حتى شهدت ولادة مدرسة جديدة هي المدرسة الظاهرية، ليصبح مدراس علم الأصول ثلاث:

الفرع الأول: مدرسة الفقهاء " طريقة الحنفية"

- أ- الإمام أحمد ابن علي الجصاص، أبو بكر الرازي (ت ٣٧٠ هـ) رحمه الله: وكان عالم بالتفسير والحديث وعلم الأصول، ومن مصنفاته كتاب أحكام القرآن ومشكل الحديث والفصول في الأصول.
- ب- عبد الله بن عمر بن عيسى، أبو زيد الدبوسي (ت ٤٣٠ هـ)، له كتابان: أحدهما تأسيس النظر وهو كتاب صغير مشتمل على مجموعة من القواعد الأصولية، والآخر تقويم الأدلة وهو كتاب كبير. (٣٢)
- ت- الإمام علي بن محمد بن الحسين البزدوي أبو الحسن، فخر الإسلام البزدوي (ت ٤٨٢ هـ) فقيه أصولي، من أكابر الحنفية له تصانيف، منها " المبسوط وكنز الوصول إلى علم الأصول.
- ث- الإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السرخسي شمس الأئمة (ت ٤٨٣ هـ) وهو من العلماء الريانيين الذين حفظوا الدين وعلومه، من تصانيفه كتاب المبسوط وهو مؤلف من ٣٧ جزء، وكتاب أصول السرخسي وهو مؤلف من جزئين .

ثانياً: ميزات مدرسة الفقهاء "طريقة الحنفية"

- أ- استنباط الأصول من الفروع الفقهية، وهذه الأصول محكمة ومنضبطة بقواعد وأسس من سبقهم.
- ب- كثرة الفروع الفقهية في كتاباتهم الأصولية.
- ت- سيادة الطابع العملي عليها واستناد الأدلة المعتمدة على الرأي.

الفرع الثاني: مدرسة الجمهور " طريقة المتكلمين" المراد بالجمهور هم المالكية والشافعية والحنابلة والشيعة والمعتزلة، ومع ذلك فالريادة فيها كانت للشافعية يليهم المعتزلة، وفي هذه المدرسة ظهرت ما يعرف بالسلاسل العلمية كعالم، وتلميذ، وتشكلت سلسلتين: أحدهما قاضي لأهل السنة وقاضي للمعتزلة

أولاً: رواد هذه المدرسة

أ- السلسلة الأولى وهم:

١. محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر (٣٣٨ - ٤٠٣ هـ)، القاضي أبو بكر الباقلاني (٣٣) المالكي، من تصانيفه التقريب والإرشاد في أصول الفقه.
٢. عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤١٠ - ٤٧٨ هـ)، أبو المعالي إمام الحرمين، من تصانيفه التلخيص الذي لخصه من كتاب شيخه (التقريب والإرشاد)، وكتاب البرهان والشامل في أصول الفقه، وغيث الأمم والكافية في الجدل من تلامذته الغزالي.
٣. محمد بن محمد بن محمد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ) حجة الإسلام أبو حامد، فيلسوف ومتصوف، له من التصانيف نحو مئتي مصنف، منها البرهان والمنحول والمستصفي في أصول الفقه، وكتاب أساس القياس وشفاء العليل في مسائل القياس والشبه والتعليل.
- ب- السلسلة الثانية وهم:

١. عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل (... - ٤١٥ هـ) ، قاضي المعتزلة أبو الحسن الهمداني (٣٤)، من تصانيفه تنزيه القرآن عن المطاعن والامالي والمجموع في المحيط بالتكليف وشرح الاصول الخمسة والمغني في أبواب التوحيد والعدل وكتاب (العمد) أو (العهد) من تلامذته أبو الحسين البصري.
٢. محمد (٣٥) بن علي الطيب (... - ٤٣٦ هـ) أبو الحسين البصري ، من تصانيفه كتاب شرح العمد وهو شرح لكتاب شيخه العمد، وكتاب "المعتمد"، وكتاب " شرح الاصول الخمسة " وكتاب " تصفح الادلة " وكتاب " غرر الادلة " كلها في الاصول.
- ثانياً: ميزات مدرسة الجمهور " طريقة المتكلمين".

أ- أن أصول هذه المدرسة وقواعدها ثابتة ومقررة لا تقبل التغيير .

ب- أن التأصيل يكون من خلال النظر في الأصول والقواعد لا من خلال النظر في الفروع الفقهية.

ت- عدم التطرق إلى الفروع الفقهية إلا على سبيل ضرب المثل وبشكل محدود.

ث- تأثرها بعلم الكلام والمنطق.

ومن الميزات أيضاً أن لهذه المدرسة مصطلح يتداولونه فيما بينهم وهو " الأصول الأربعة أو الأركان الأربعة " والذي يراد به كتب (البرهان والمستصفي والعمد والمعتمد)، فهي المصادر والمراجع الرئيسية لهذه المدرسة في علم الأصول .

الفرع الثالث: المدرسة الظاهرية. كما أسلفنا شهدت هذه المرحلة ولادة مدرسة ثالثة سميت بالمدرسة الظاهرية نسبة لمؤسسها ابن حزم^(٣٦) الظاهري، تأثر بأبي داود الظاهري حيث أنشأ مذهباً خاصاً به، من تصانيفه المحلى والإيصال في فقه الحديث والملا والنحل والإحكام في أصول الأحكام والنبد. وميزات المدرسة الظاهرية هو التقيد الحرفي بنصوص الكتاب والسنة، وحملها على ظاهرها من غير تأويل، ومن سماتها أيضاً إنكارهم للقياس وعدم الأخذ به. وإجمال القول في هذه المرحلة، هو أن هذه المرحلة كانت تمثل العصر الذهبي لعلم أصول الفقه إلا أنها شهدت دخول الدولة الإسلامية في الحروب والفتن وبداية إنهيارها، فلم يزل الحال على ذلك.

المبحث الخامس رحلة التسلسل والهيكلية

وهذه المرحلة تبدأ من (٥٠٠ . ٧٠٠ هـ)، حيث شهدت حركة علمية كبيرة تمثلت في تدوين مدارس المرحلة التي سبقتها وترتيب أصولها وتخرجها وبيان مواقفها، وكما أسلفنا في المراحل السابقة كان العالم يشرح المتون والكتب ثم يعمد إلى التأليف، أما في هذه المرحلة فيعتمد إلى التأليف المستند إلى مصنف آخر ثم يختصره بعد أن يؤصل كل منهم حسب طريقة مدرسته، فكانت هذه المرحلة أقرب إلى السلسلة منها إلى المدرسة.

المطلب الأول - أبرز رواد التسلسلات

الفرع الأول: تسلسل العقلايين وهم:

- أ- محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين أبو عبد الله الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ)^(٣٧)، من تصانيفه كتاب تفسير الرازي والمباحث المشرقية والمحصل الذي لخصه في كتاب سماه المنتخب.
- ب- محمود بن أبي بكر بن أحمد الأرموي (٥٩٤ - ٦٨٢ هـ) القاضي أبو الثناء سراج الدين^(٣٨)، ومن مصنفاته كتاب التحصيل الذي لخصه من كتاب المحصول وكتاب " اللباب مختصر الأربعين في أصول الدين ".
- ت- محمد بن حسن تاج الدين الأرموي (ت ٦٥٣ هـ)^(٣٩)، من مصنفاته كتاب الحاصل وهو ملخص من كتاب (المحصل) وكتاب التحصيل.
- ث- عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي (٠٠٠ - ٦٨٥ هـ)^(٤٠)، من مصنفاته كتاب "منهاج الوصول إلى علم الأصول"، وكتاب "شرح المطالع في المنطق" وكتاب " الغاية القصوى في دراية الفتوى " وكتاب " أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير ".

هيزات سلسلة العقلايين

- أ- كثرة التشقيق والتفريع، كما حصل مع كتاب " المحصول ".
- ب- كثرة المسائل الفلسفية والكلامية.
- ت- منهج الكتابة يعتمد على أسلوب المحاور والمناظرة.

- ث- تمتاز كتابات هذه المرحلة بالإسهاب والإستغراق في المسألة الواحدة حتى لتأخذ عشرات الصفحات، والسبب في ذلك هو أسلوب المحاور.
- ج- الإستغراق في عرض الآراء من دون حسمها بالترجيح، بل البعض منهم يترك الأمور مفتوحة سيما منها القضايا والمسائل الإشكالية.

الفرع الثاني: تسلسل المتكلمين لله الجمهور لله

- أ- علي بن أبي علي بن محمد بن سالم سيف الدين أبو الحسن الأمدي (٥٥١-٦٣١ هـ)^(٤١)، ومن مصنفاته كتاب الإحكام في أصول الأحكام وكتاب أبحار الأفكار في أصول الدين وغاية الأمل في علم الجدل وغاية المرام في علم الكلام ودقائق الحقائق في الحكمة.
- ب- عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، المعروف بابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ)^(٤٢)، ومن مصنفاته كتاب مختصر ابن الحاجب، الذي أختصره من كتاب المنتهى.

هيزات سلسلة المتكلمين

- أ- خلوه من التشقيق والتفريع.
- ب- تحديدها للمسائل والتركيز في عرض الآراء وترجيحها.
- ت- على الرغم من تناولها للمسائل الفلسفية والكلامية، إلا أنها مقبولة مقارنة مع سلسلة العقلايين، لأنها لم تصل إلى ما وصلت إليه . وإجمالاً فإن هذه المرحلة أقتصرت على ما يعرف بالمتسلسلات، وإن كان هنالك حضور لبعض الأسماء التي ظهرت على الساحة: فمن المالكية ظهر ابن رشد صاحب كتاب تهافت التهافت الذي رد فيه على كتاب تهافت الفلاسفة وكتابه " الضروري في علم أصول الفقه " الذي أختصره من كتاب المستصفي، وابن العربي صاحب كتاب "المحصل"، وشهاب الدين القرافي صاحب كتاب " الفروق " الذي مزج فيه

بين الفقه والأصول وكتاب "تنقيح الفصول في اختصار المحصول" وهو مختصر من كتاب "المحصول"، وكتاب "نفائس الأصول شرح المحصول" وهو شرح لكتاب "المحصول". ومن الشافعية ظهر زكريا الأنصاري وكتابه "غاية الوصول" وابن التلمساني صاحب كتاب "شرح المعالم". ومن الحنابلة ظهر ابن قدامة وكتابه روضة الناظر وحنّة المناظر، وهو مختصر من كتاب "المستصفي"، ونجم الدين الطوفي صاحب كتاب "متن البلبل" الذي أختصره من كتاب "روضة الناظر" ثم شرّحه بعد ذلك في كتاب "شرح الروضة". أما الحنفيّة الذين هم خلاف مدرسة المتكلمين فقد ظهر منهم العلامة علاء الدين عبد العزيز البخاري وكتابه "كشف الأسرار" وهو شرح لأصول البزدوي.

المطلب الثاني - مرحلة الهيكلية وإعادة الصياغة

وهذه المرحلة تبدأ من بعد (٧٠٠ . ١٢٠٠هـ) حيث شهدت الدولة الإسلامية الانحطاط والإنحسار عن مركزها الحضاري بسبب سقوط الخلافة والإنتغال بالحروب والفتن الداخلية، وتميزت هذه المرحلة بالإنكفاء والتراجع حيث شهدت:

أ- ظهور المختصرات والمتون، وأزديادها بشكل كبير لدرجة أنها تبلغ في أحسن الأحوال أقل من وريقات.

ب- استمرار سلاسل المصنفات وتراجع مدارسها، وانقطاع كل ما هو جديد.

ت- أختلاط أصول المدارس، وظهور ما يعرف بالجمع بين مدرستي الجمهور والفقهاء.

ومع كل ذلك إلا أن هنالك شيء آخر أستجد على الساحة، وهو ظهور الشروحات لمتون رئيسة، كمتن "المنهاج" وشرّحه "نهاية السؤل شرح منهاج الأصول" لمصنّفه جمال الدين الأسنوي، و متن "ابن الحاجب" وشرّحه "شرح مختصر ابن الحاجب"، و متن "المنهاج للبيضاوي" وشرّحه "الإبهاج شرح المنهاج" وكلا الشرحين لتاج الدين السبكي. ولعل هذه الشروحات كانت السبب في توقف الإنحدار والتراجع للعلم والعلماء، لتستأنف بعدها الحركة العلمية نشاطها، حيث ظهرت بعد ذلك أسماء لامعة لها مكانتها وأثرها العلمي، ومن هؤلاء أبو اسحاق الشاطبي وكتابه "الاعتصام"، حيث عمد فيه على إعادة طرح علم الأصول بطريقة جديدة، تتمثل بدراسة التشريع الإسلامي وفق منظور جديد يتمثل في استنباط القواعد والكليات للأحكام بالإعتماد على المقاصد الشرعية، والعز بن عبد السلام وكتابه "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، وبدر الدين الزركشي وكتابه "البحر المحيط" وكل هؤلاء أبدعوا فيها ولم يأخذوا بالطابع القديم في الكتابة وصياغة علم الأصول. أما ما يتعلق بمدرسة الجمع، فمن روادها العلامة أحمد بن علي بن تغلب الملقب بابن الساعاتي ومن مصنفاته "بديع النظام الجامع بين البزدوي والإحكام"، والذي جمع فيه بين كتاب البزدوي وكتاب الإحكام، وعبيد الله بن مسعود البخاري الملقب بصدر الشريعة وكتابه "التنقيح" وجمع فيه بين كتاب البزدوي وكتاب ابن الحاجب، ولكن هذا المصنف كان صعباً فعمد إلى شرّحه وسمّاه "التوضيح شرح التنقيح"، وفي نهايات هذه المرحلة ظهر محمد بن علي الشوكاني وكتابه "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول" وهو تكرر لما سبقه من الكتب سيما كتاب "البحر المحيط". وإجمالاً نقول: أن هذه المرحلة شهدت تراجعاً واضحاً لنمو علم أصول الفقه وظهور المختصرات واستمرار السلسلات، ومما شهدته أيضاً ولادة مدرسة جمعت بين المدرستين القديمتين، وكان فضل السبق فيها يعود للحنفية إذ ابتدأها ابن الساعاتي وطورها صدر الشريعة، واستمرت على ذلك الحال حتى ختمها الحنفية بظهور العلامة كمال الدين بن الهمام صاحب كتاب "فتح القدير" ووضع متناً سمّاه "التحرير"، والعلامة ابن أمير الحاج الحلبي وكتابه "التقرير والتحرير" وهو شرح لمتن "التحرير" والعلامة أمير باد شاه وكتابه "تيسير الحرير" والذي شرح فيه متن "التحرير".

أهم النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أ- علم أصول الفقه من العلوم التي ودلّت بولادة الرسالة النبوية، وواكبت نزولها وشاهدت نشأتها وأنتشارها.

ب- أن أول من دون علم الأصول هو الشافعي، ولكن ليس معنى ذلك أن هذا العلم لم يكن موجوداً قبل ذلك، وإنما كان من سليقة لسان الصحابة والتابعين، ولذلك لم تكن هنالك حاجة لتدوينه.

ت- تكمن أهمية هذا العلم في تفسير وبيان أحكام الشريعة على وفق قواعد ومناهج محكمة ومنضبطة تعصم الفقيه من الوقوع في الخطأ والحيود عن مقاصد الشريعة.

ثانياً: التوصيات

أ- يجب على الباحثين وطلبة العلم العناية والإهتمام بهذا العلم الجليل، من خلال كثرة القراءة والمطالعة لكتب هذا العلم الشرعي.

ب- عدم الإكتفاء بالكتب الألكترونية، فهي لا تغني عن الكتب الورقية، ولأن ما يقرأ في الأخيرة ليس كما يقرأ في الأولى.

ت- عند القراءة والمطالعة يجب الرجوع إلى أمهات الكتب من المصادر والوقوف على نصوصها، فتقدم المصادر الأصيلة على المراجع خاصة المتأخرة منها.

المصادر والمراجع

١. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول لعلي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: جماعة من العلماء، ج ٣.
٢. البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، الوفاء - المنصورة - مصر، ط ٤، ١٤١٨هـ، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، ج ٢.
٣. تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ج ٨٠.
٤. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، ط ١، ج ٨.
٥. التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري.
٦. تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ج ١٤.
٧. الجامع الصحيح (صحيح مسلم) لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
٨. الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه - كراتشي، ج ٢.
٩. شرح التلويح على التوضيح لمتن التتقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، بيروت، ج ٢.
١٠. الفصول في الأصول للامام أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى (ت ٣٧٠هـ)، دراسة وتحقيق للدكتور عجيل جاسم النمشي، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، ط ١.
١٢. المحصول في علم أصول الفقه للامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٣. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الهاراني الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ط ١، ج ٤.
١٤. المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت، ج ٧.
١٥. الموطأ لمالك بن أنس، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط ٥، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ج ٨.
١٦. رد المحتار على الدر المختار، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر - بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ج ٦.

(١) لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، ط ١، ج ١٥، ١٢/٤١٦.

(٢) التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ج ١، ١٩٩/١.

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول لعلي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: جماعة من العلماء، ج ٣، ٢٠/١.

(٤) سورة آل عمران من الآية (٩٧).

- (٥) ينظر: الإبهاج ٢٨/١، وشرح التلويح على التوضيح لمتن التفتيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشفعي (٧٩٢ هـ)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، بيروت، ج ٢، ٣٦/١.
- (٦) سورة النساء من الآية (٢٣) .
- (٧) شرح التلويح على التوضيح ٣٤/١.
- (٨) المحصول في علم أصول الفقه للامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط ٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م مؤسسة الرسالة، بيروت، ٧٧/٢.
- (٩) المحصول ٨٦/٢.
- (١٠) سورة البقرة الآية (٤٣).
- (١١) الفصول في الأصول للامام أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى (ت ٣٧٠ هـ)، دراسة وتحقيق للدكتور عجيل جاسم النمشي، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ٧/٤.
- (١٢) سورة المائدة الآية (٩٢).
- (١٣) سورة النساء الآية (٨٣).
- (١٤) حدد هذا التاريخ من خلال الإستقراء العام لكتب السلف وهو رقم تقريبي.
- (١٥) المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ج ٧، الحديث (٣٥٨٠٦)، ٢٥٣/٧.
- (١٦) الجامع الصحيح (صحيح مسلم) لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم، الحديث (١٧٦٣)، ١٥٦/٥.
- (١٧) سورة الأنفال من الآية (٦٧) .
- (١٨) الموطأ لمالك بن أنس، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ج ٨، ١٢٣٤/٥.
- (١٩) سورة النور الآية (٤) .
- (٢٠) ينظر: رد المحتار على الدر المختار، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢ هـ)، دار الفكر - بيروت، ط ٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ج ٦، ٥٠/١.
- (٢١) قد يلاحظ أحدنا كثرة المناظرة بين مالك وغيره، والسبب في كثرة مناظرة الإمام مالك لغيره، لأن مستقره كان في المدينة، وحين يفد العلماء حاجين البيت ويتوجهون للمدينة كانوا يجتمعون معه ليتبادلوا آرائهم وليقف كل منهم على قول صاحبه.
- (٢٢) ينظر: البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، الوفاء - المنصورة - مصر، ط ٤، ١٤١٨ هـ، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، ج ٢، ٧٢٠/٢.
- (٢٣) ينظر: البرهان في أصول الفقه ٧١٩/٢.
- (٢٤) وهذه الفترة محددة كما أسلفنا من خلال الإستقراء العام للمصنفات، كمصنف الرسالة للإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، وأصول الشاشي لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن شريح بن معقل (ت ٣٣٥ هـ)، وكتاب الفصول في الاصول للامام أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى (ت ٣٧٠ هـ) .
- (٢٥) أي أن كتاباتها لا تتناول كل مباحث علم الأصول وإنما تأخذ جزئية منه، كخبر الأحاد والناسخ والمنسوخ والمجمل والمفصل .
- (٢٦) من مصنفاته رسالة في الاصول التي عليها مدار فروع الحنفية.
- (٢٧) من مصنفاته إثبات القياس واجتهاد الرأي.
- (٢٨) من مصنفاته الوصول إلى معرفة الاصول واختلاف مسائل الصحابة.

(٢٩) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهرازي الأصبهاني (٤٣٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، ط١، ج٤، باب الميم، الحديث (٢٤٨)، ٨٣/١. والحديث ضعيف، في سنده وضاعان هما مأمون بن أحمد السلمي وأحمد بن عبد الله الخونباري.

(٣٠) قدم الشافعي المدينة فكان يجلس في المسجد ينشد أشعار الشعراء، وكان حسن اللفظ فصيح القول، عالماً بمعانيه. فقال له أبي يوماً ترضى لنفسك في قرشيتك مما أنت فيه، أن تكون شاعراً؟ قال فما أصنع؟ قال تفقه. قال رسول الله (ﷺ) من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين. قال فأنتي لي بذلك؟ قال: مالك بن أنس سيد المسلمين. قال تقوم بنا إليه. فأتينا مالكا وجلس عنده وأخبره بشرفه وأمره، فقزبه مالك وجعل يسمع منه. ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، ط١، ج٨، ١٧٨/٣.

(٣١) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري اللؤلؤي، من كبار حفاظ الحديث، ولد في البصرة عام (١٣٥ هـ). روي عن أيمن وجريز وعكرمة وغيرهم. وروى عنه ابن المبارك وابن وهب وأحمد وابنه موسى وغيرهم، توفي في البصرة عام (١٩٨ هـ). ينظر: تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر - بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ج١٤، ٢٥٠/٦.

(٣٢) وقد أوسع في القياس أكثر من غيره، حتى تم الشروط التي يحتاج إليها فيه وضبط أصول الفقه بكماله وتمهيد قواعده وتهذيب مسأله، وهو إمام في النظر واستخرج الحجج، يروى أنه ناظر رجلا فكان الرجل يضحك ويبتسم، فأنتدشه شعرا: " مالي إذا ألزمته حجة *** قابلني بالضحك والفقهية ... إن كان ضحك المرء من فقهه *** فالضرب في الصحراء ما أفقحه " ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت ٧٧٥ هـ)، مير محمد كتب خانه - كراتشي، ج٢، ٣٣٩/١.

(٣٣) محدث وفقه بارع ومتكلم على مذهب الأشعري، من تلامذته عبد الملك الجويني إمام الحرمين .

(٣٤) قاض أصولي من كبار فقهاء الشافعية، وكان شيخ المعتزلة في عصره، ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٢٨.

(٣٥) ولد في البصرة ومن متكلمي البصري كان إماماً عالماً بعلم كلام الأوائل قد أحكم قواعده وقيد أوابده وتصيد شوارده، ينظر: أخبار العلماء بأخبار الحكماء ١/ ١٢٤.

(٣٦) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ)، أبو محمد عالم الاندلس في عصره، فارسي الأصل، كان مالكا ثم شافعية ثم تحول ظاهريا ، ينظر: تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ج٨٠، ١٥٤/٥٤.

(٣٧) يلقب بفخر الدين، صاحب المدرسة العقلية، وله مؤلفات في علم الكلام والفلسفة وكان طبيبا، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب السبكي، ٤٠/٨.

(٣٨) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، ٢١٢/٨.

(٣٩) صحب الفخر الرازي وكان مدرسا في الشرفية ببغداد وبرع في المسائل العقلية، ينظر: الوافي بالوفيات، ٤٦/٣١.

(٤٠) عالم بالفقه والتفسير والاصلين والعربية والمنطق والحديث، كان قاضيا. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، ٧٦/٨.

(٤١) علامة نظار أصولي اشتغل على الأصول الأربعة، وكان حنبلياً، ثم تحول إلى المذهب الشافعي، قَدِمَ بغداد فتعلم القراءات، وبرع في الخلاف، وتفنن في أصول الدين وأصول الفقه والفلسفة. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، ١٧٧/٨.

(٤٢) كان رأسا في العربية وعلم النظر، درس بجامع دمشق، وبالنورية المالكية، خالف النحاة في مسائل دقيقة، حتى أورد عليهم بعض الإشكالات مفحمة . ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٦٥/٢٣.